حذر خبراء قانونيون ومسؤولون في الأمم المتحدة من أن الكيان الصهيوني يرتكب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين

بسبب دعمه الغير محدود للكيان الصهيوني

دعوى قضائية ضد بايدن و فريقه لانتهاك اتفاقية منع الإبادة الجماعية

الوفاق/ قامت مجموعة من الفلسطينيين والمنظمات الحقوقية برفع دعوى قضائية لإجبار واشنطن على وقف دعمها لهجوم الكيان الصهيوني على غزة،حيث رفع فلسطينيون يقيمون في الولايات المتحدة والأراضي الفلسطينية المحتلة دعوى قضائية ضد إدارة بايدن ، سعياً لوقف أي دعم دبلوماسي وعسكري آخر للكيان الصهيوني. وتتهم الدعوى واشنطن بالفشل في "منع إبادة جماعية آخذة في التفاقم" ضد الشعب الفلسطيني خلال أحدث هجوم للكيان الصهيوني على غزة.و في نص الدعوى " هذه الإبادة الجماعية المتفاقمة للشعب الفلسطيني في غزة مستمرة حتى الآن بسبب الدعم غير المشروط المقدم من قبل الرئيس جوزيف بايدن، وزير الخارجية أنتوني بلينكن، وزير الدفاع لويد أوستن، مما يشكل انتهاكًا لمسؤوليات الولايات المتحدة بموجب القانون الدولي العرفي، كما ورد في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها".كما حذر خبراء قانونيون ومسؤولون في الأمم المتحدة وأكثر من ٨٠٠ مختص من أن الكيان الصهيوني يرتكب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين.

قالت CCR في البيان الصحفي الذي أعلنت فيه عن رفع الدعوى إن إرسال الأسلحة إلى طرف يرتكب إبادة جماعية هو "شكل من أشكال التواطؤ"

إبادة جماعية بحسب القانون الدولي

وفيما يتعلق بمسألة الإبادة الجماعية، يشير العديد من الخبراء إلى التعريف الوارد في المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الإبادة الجماعية ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ينص هذا التعريف، المقبول على نطاق واسع من قبل أكثر من ١٣٠ دولة بما في ذلك الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، على أن الإبادة الجماعية تعني الأفعال "المرتكبة بنية تدمير جماعة قومية أو عرقية أو دينية بالكامل أو جزئيًا".كما تتضمن الدعوى أيضًا تصريحات من خبراء بارزين في مجال الإبادة الجماعية الذين أعطوا التحذير ذاته. قال ويليام شاباس، أحد كبار الخبراء القانونيين في مجال الإبادة الجماعية، في بيان" أستنتج أن هناك خطرًا من ارتكاب إبادة جماعية ضد السكان الفلسطينيين في غزة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تنتهك التزامها ... لعدم استخدام موقفها المؤثر مع حكومة "اسرائيل" واتخاذ أفضل التدابير ضمن نطاق سلطتها لمنع وقوع الجريمة".و تم تقديم الإجراء القانوني إلى محكمة مقاطعة شمال كاليفورنيا ورفع ضد الرئيس الأمريكي جو بايدن ووزير الخارجية أنتوني بلينكن ووزير الدفاع لويد أوستن.

نظرًا لأن الدعوى تنطوي على اتهام الولايات المتحدة بانتهاك معاهدة دولية - في هذه الحالة اتفاقية الإبادة الجماعية - تحتفظ محكمة المقاطعة بالاختصاص على المسألة. و رفع مركز الحقوق الدستورية (CCR) ومكتب المحاماة فان دير هوت الدعوى نيابة عن الفلسطينيين وكذلك المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان. قالت كاثرين غالاغر، محامية كبيرة في CCR وأحد المحامين الذين قدموا الدعوى: "خلال الأسابيع الخمسة الماضية، وقف الرئيس بايدن والوزيران بلينكن وأوستن كتفًا إلى كتف مع حكومة "اسرائيل" التي أوضحت نيتها في تدمير السكان الفلسطينيين في غزة"،"لدى الولايات المتحدة التزام واضح وملزم بمنع الإبادة الجماعية، وليس تعزيزها أكثر. لقد أخفقوا في الوفاء بواجبهم القانوني والأخلاقي في استخدام نفوذهم الكبير لإنهاء هذا الرعب. عليهم القيام بذلك". قال البنتاغون إنه لا يعلق على الدعاوى القضائية المعلقة.

الولايات المتحدة تشريك في الجريمة

الدعوى هي آخر معركة قانونية شُنت في الولايات المتحدة بعد اندلاع الحرب بين الكيان الصهيوني و المقاومة الفلسطينية في ٧ أكتوبر، بعد أبدأ عملية "طوفان الأقصى". وفي المقابل، رد الكيان الصهيوني بقتل أكثر من ١١ ألف فلسطيني في القصف الجوي ، و بحسب الإحصاءات فإن ٧٠٪ على الأقل من الضحايا هم من النساء والأطفال. استهدفت القوات الكيان الصهيوني المستشفيات والأحياء السكنية وسيارات الإسعاف والمساجد والبنى التحتية المدنية الأخرى. تم تسوية أحياء بأكملها في الجيب المحاصر مع تقدم قوات الكيان الصهيوني في شمال غزة. قال الدكتور عمر النجار ، طبيب مقيم في الرابعة والعشرين من عمره في مجمع ناصر الطبي في خان يونس وأحد المدعين في القضية لـ MEE "لقد فقدت خمسة أقارب، وعالجت العديد من الأطفال الذين هم الناجون الوحيدون من عائلاتهم، وتلقيت جثث زملائي الطلاب في الطب وعائلاتهم، ورأيت المستشفى يتحول إلى ملجأ لعشرات الآلاف من الناس و كيف ينفد الوقود والكهرباء والطعام والماء"، "يجب على الولايات المتحدة وقف هذه الإبادة الجماعية. يجب على الجميع في العالم وقف هذا".

بالنسبة لبعض المدعين الفلسطينيين تعد الدعوى تقريبًا كمحاولة أخيرة لوقف القتل الجماعي للناس في غزة. خلال الأسابيع القليلة الماضية، كان هناك تعبئة ضخمة للاحتجاجات المؤيدة لفلسطين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك العواصم الغربية. كما ينمو الاستياء داخل إدارة بايدن بشأن نهج الولايات المتحدة في دعم الكيان الصهيوني في حربها في غزة. حتى الآن، استقال مسؤول في إدارة بايدن، و الذي كان مسؤولاً عن نقل الأسلحة. ومع ذلك، لم يتزحزح بايدن عن دعمه الكامل لإجراءات الكيان الصهيوني. قدمت الولايات المتحدة ما يصل إلى ١٤ مليار دولار إضافية من الدعم العسكري للكيان الصهيوني، بالإضافة إلى ٤ مليارات دولار سنويًا بالفعل تقدمها الولايات المتحدة له. كما وافقت على بيع قنابل ذكية بقيمة ٣٢٠ مليون دولار للكيان الصهيوني.

قالت CCR في البيان الصحفي الذي أعلنت فيه عن رفع الدعوى إن إرسال الأسلحة إلى طرف يرتكب إبادة جماعية هو "شكل من أشكال التواطؤ" ، ولا تحتاج الولايات المتحدة "مشاركة نية إبادة جماعية من قبل المستفيدين". "لقد فقدنا الكثير من الناس، ولكن لا يزال هناك المزيد الذين يعيشون، ونحن مدينون لهم ببذل كل ما في وسعنا لوقف هذه الإبادة الجماعية" ، كما قال محمد حرزالله، أحد المدعين الذين لديهم أسرة في غزة."لقد فعلت كل ما بوسعي: شاركت في الاحتجاجات والاعتصامات وكتابة رسائل إلى المنظمات و ممثليها، والعصيان المدني. الآن أنا أطلب من المحاكم إنهاء هذه الإبادة الجماعية المستمرة".

● أخبار قصيرة

الولايات المتحدة تنفي سوء استخدام مساعداتها لأفغانستان

المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية يرد على تصريحات المفتش الخاص لإعادة إعمار أفغانستان (سيغار) ويقول إن إجراءاتنا الرقابية على استخدام المساعدات قوية جدا.
وأضاف: "نحن مستمرون في تقييمنا وسنراجعه إذا لزم الأمر".امتنع ميلر عن التعليق مباشرة على تصريحات جون سوبكو، المفتش الخاص لسيغار في جلسة الكونغرس الأمريكي، ولم ينف هذه الاتهامات صراحة.قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية: نحن مستمرون في تقييمنا للتأكد من أن المساعدات تصل إلى المحتاجين في أفغانستان.
وتابع: لدى زملاءنا إجراءات مناسبة لمنع سوء استخدام المساعدات، وإذا كان هناك حاجة إلى مراجعة في تقديم المساعدات، فسنتخذ الخطوات اللازمة في هذا الصدد.

البرلمان الألماني يصوت على مشروع ضد الهجرة

البرلمان الألماني يعلن جمهورية مولدوفا وجورجيا دول آمنة للاجئين. حيث حصل مشروع القانون المتعلق به من قبل الحكومة الاتحادية على تأييد كبير من نواب البرلمان. فقط اليساريون في البرلمان صوتوا ضده، و إذا اتبع مجلس الاتحاد قرار البرلمان، يمكن تنفيذ هذه الخطة.الهدف من هذا الإجراء هو الحد من عدد اللاجئين المتزايد. من خلال تسجيل دولة كدولة آمنة للاجئين، يتم فحص طلبات اللجوء للأشخاص من هذه الجنسية بشكل أسرع وبالتالي يمكن ترحيلهم مبكرا.نانسي فايزر، وزيرة الداخلية الاتحادية الألمانية، قالت في هذا الصدد: هذه خطوة مهمة أخرى للحد من الهجرة غير الشرعية على حد قولها.وأضافت: من خلال تحديد هذه الدول كدول مصدر آمنة، يمكننا تسريع عملية اللجوء بشكل ملحوظ وتخفيف العبء عن البلديات والمحاكم.

ايطاليا...انخفاض معدل المواليد يهدد مستقبل البلاد

صحيفة "تاجس أنسايجر" السويسرية كتبت في مقال: بناءً على احصاءات الأمم المتحدة، معدل المواليد في جميع أنحاء إيطاليا هو ١,٢٩. هذا الرقم يشير إلى عدد المواليد في هذا البلد من الناحية الإحصائية لكل امرأة في سن الإنجاب. للحفاظ على السكان في هذا البلد، معدل المواليد اللازم هو ٢,١. و في سويسرا، معدل المواليد هو ١,٣٩. بالمقارنة مع بقية دول الاتحاد الأوروبي، تحتل إيطاليا مع مالطا وإسبانيا المرتبة الأخيرة في الجدول. فرنسا وجمهورية التشيك ورومانيا هي الرائدة في هذا المجال.
وفقًا لهذا التقرير، تجاوزت إيطاليا حاجزًا آخر في عام ٢٠٢٢ تحت الخط الأحمر بحيث تم احصاء أقل من ٦٠ مليون مواطن في هذا البلد. و وفقًا لهذا التقييم، سيبقى فقط ٤٨ مليون إيطالي حتى عام ٢٠٧٠، ومعظمهم من كبار السن. معدل الولادة والنمو للسكان في ايطاليا بعد انخفاض في السنوات الأخيرة ، هو في استقرار نسبي حالياً، ولكن من المرجح أن يظل على مدى طويل عند مستوى منخفض نسبيًا.

تحت ذرائع واهية

الشرطة الألمانية تمارس ضغوطاً على مركز هامبورغ الإسلامي

أعلنت وزارة الداخلية الألمانية أن قوات الشرطة قامت بالتفتيش في سبع ولايات اتحادية، في المركز الإسلامي في هامبورغ و٥٤ موقعا مرتبطا بهذا المركز في جميع أنحاء ألمانيا. ادعت الشرطة الالمانية أنها كانت تبحث في هذه العملية عن وثائق تتعلق بالارتباط المزعوم بين المركز الإسلامي في هامبورغ والمؤسسات التابعة له مع المقاومة الإسلامية في لبنان حزب الله ، من أجل الحصول على الوثائق اللازمة لإغلاق المركز الإسلامي في هامبورغ وتقديمها إلى وزارة الداخلية الألمانية. شارك أكثر من ٥٠٠ من رجال الشرطة في هذه العملية، ولكن لم يتم اعتقال أي شخص خلال عمليات التفتيش. قالت نانسي فيزر وزيرة الداخلية الألمانية مبررة اقتحام الشرطة للمركز الإسلامي في هامبورغ: "خاصة الآن، في وقت يشعر فيه الكثير من اليهود بالخطر –وفق زعمها-، من المهم أن نقول إننا لا نتحمل أي تحريض معادي للسامية أو معادي "لإسرائيل"، الآن بالذات هو الوقت المناسب لنكون في حالة تأهب ونهج صارم. لهذا السبب بالضبط نتابع أي شك معقول بشكل جاد". وأضافت: "لفترة طويلة كان المركز الإسلامي في هامبورغ تحت مراقبة المخابرات الألمانية وتم تصنيفه على أنه "إسلاموي". وفقا لوزارة الداخلية الألمانية، ادعت جهاز المخابرات في هذا البلد أن المركز الإسلامي في هامبورغ له نفوذ أو سيطرة كاملة على بعض المساجد والجماعات الأخرى.و وفق ادعاء جهاز المخابرات الألماني أيضاً، فإنهم غالبا ما يدعمون "موقفا معاديا بوضوح للسامية ومعاديا لإسرائيل".

في بداية هذا الشهر، حظرت الحكومة الألمانية أي نشاط داعم لحركة حماس والجماعات المؤيدة لها

سبق لوزارة الداخلية الألمانية أن قالت إن أنشطة المركز الإسلامي في هامبورغ تهدف إلى نشر وجهات نظر ربما تنتهك الدستور الألماني ، و في بداية هذا الشهر، حظرت الحكومة الألمانية أي نشاط داعم لحركة حماس و الجماعات المؤيدة لها. كما حظرت ألمانيا منذ عام ٢٠٢٠ نشاط المقاومة الإسلامية في لبنان أيضًا. يُشار إلى المركز الإسلامي في هامبورغ باعتباره واحدة من أهم المؤسسات الإسلامية في ألمانيا، وإلى مسجد الإمام علي الذي يديره على أنه واحد من أقدم المساجد الشيعية في أوروبا. تم بناء مبنى هذا المركز في بداية الستينيات بدعم من آية الله العظمى البروجردي وبمساعدة مالية من عدد من التجار الإيرانيين المقيمين في ألمانيا. لسنوات طويلة وتحت ذرائع واهية، ظلت أجهزة الأمن الألمانية تراقب أنشطة المركز الإسلامي في هامبورغ.